الرباط، في 2 ماي 2025

بلاغ صحفي

التوقيع على مذكرة اتفاق حول نقل مهام الأمانة العامة للمنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إلى المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية

ترأست السيدة زينب العدوي، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات والأمينة العامة للمنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأفروساي)، والسيد خالد أحمد شكشك، رئيس الديوان الليبي للمحاسبة ورئيس الأفروساي، يوم الجمعة 02 ماي 2025، مراسيم التوقيع على مذكرة اتفاق نقل مهام الأمانة العامة لمنظمة الأفروساي إلى المجلس وتحديد التزاماته من حيث الموارد والتسهيلات اللازمة لحسن سير أدائها.

وفي كلمتها الافتتاحية، أكدت السيدة زينب العدوي على أهمية هذا الاتفاق، الذي يعتبر مرحلة فاصلة في عمل منظمة الأفروساي وخطوة مهمة نحو التحقيق الفعلي لأهدافها الاستراتيجية ومواجهة التحديات المشتركة ذات الأولوية للأجهزة الأعضاء. كما أعربت عن التزام المجلس الأعلى للحسابات بالعمل على الحفاظ على إرث المنظمة والارتقاء بأدائها وتطويره من خلال عدة مشاريع مهيكلة ومبتكرة، وكذا تعزيز التنسيق بين المجموعات الجهوية للمنظمة وتموقع هذه الأخيرة في علاقتها مع المنظمة الدولية الأم الإنتوساي. كما أكدت على أهمية بلورة استراتيجية تواصل فعالة لتعزيز إشعاع المنظمة على المستويين القاري والدولي.

ومن جانبه، أعرب السيد خالد أحمد شكشك عميق ثقته في المجلس الأعلى للحسابات، والتي يعكسها رصيده الحافل بالإنجازات، كما أكد أن رئاسة المنظمة وأمانتها العامة ستعملان جنبا إلى جنب لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة، وفي طليعتها تقديم الدعم الشامل للأجهزة الأعضاء في مجالات الرقابة المالية والمحاسبية، وتعزيز آليات الدعم المؤسساتي، والارتقاء بالقدرات المهنية والتقنية.

و يأتي هذا الاتفاق في إطار تنفيذ قرارات الجمعية العامة للمنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، المنعقدة في طرابلس بليبيا في الفترة ما بين 4 و6 دجنبر 2024، والتي تم بموجبها انتخاب المجلس الأعلى للحسابات أمينا عاما ومؤسسة مضيفة للمقر الدائم للمنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وتبعا لتوقيع اتفاق احتضان العاصمة الرباط لمقر هذه المنظمة، بين حكومة المملكة المغربية ممثلة في السيد ناصر بوريطة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، والسيدة زينب العدوي، الأمين العام لمنظمة الأفروساي، بتاريخ 30 أبريل 2025، و ذلك تفعيلا للرؤية الملكية السديدة الرامية إلى تعزيز التعاون جنوب جنوب، وجعله خيارا استراتيجيا بالنسبة للمملكة وشركائها في إفريقيا، والذي يرمي إلى تدعيم الحكامة الجيدة وتحقيق التنمية المستدامة المشتركة والازدهار بالقارة الإفريقية.